بسم الله الرحمن الرحيم

الانتصاف لمفهوم الخلاف

عند الكـــوفيين

إعداد

د/ هناء ابراهيم محمد ميلاد

بسم الله الرحمن الرحيم

الانتصاف لمفهوم الخلاف عند الكوفيين

مما هو معلوم لدينا أن أئمة الكوفيين الأولين قد تتلمذوا على أيدى البصريين ، فقد عكفوا على كتاب سيبويه ينهلون منه . فالكسائى إمام الكوفة يعد من أقدم من نظر فى كتاب سيبويه .

عن أبى نصر الباهلى قال : حمل الكسائى إلى أبى حسن الأخفش خمسين دينارا وقرأ عليه كتاب سيبويه سراً .(١)

وعن الأخفش قال : جاءنا الكسائى إلى البصرة فسألنى أن أقرأ عليه أو أقرئه كتاب سيبويه ، ففعلت فوجّه إلى خمسين دينارا .(٢)

وفى مقدمة كتاب سيبويه : « قال أبو جعفر : وقد حكى بعض النحويين أن الكسائى قرأ على الأخفش كتاب سيبويه ودفع له مائتى دينار »(٣) أما ما جاء فى معجم الأدباء (٤) وإنباه الرواه (٥) عن محمد بن سلام قال : حدثنى الأخفش أنه قرأ كتاب سيبويه على الكسائى فى جمعه ، فوهب له سبعين دينارا ، وأن الكسائى كان يقول للأخفش : هذا الحرف لم أسمعه فاكتبه لى ، فيفعل .

فهذا نص لا يناقض النص السالف ، وهو أن الأخفشى قرأه عليه صنع الشيخ مع تلميذه ، لا صنع التلميذ مع شيخه .

---

(١) مراتب النحويين لأبى الطيب ص٧٤ .
(٢) أخبار النحويين البصريين للسيرافى ص٥١ .
(٣) مقدمة كتاب سيبويه ص٦ ط/ عبد السلام هارون .
(٤) معجم الأدباء ١٢٢/١٦ .
(٥) إنباه الرواه ٣٥٠/٢ .

أما الفراء فقد روى أنه مات وتحت وسادته كتاب سيبويه [1] ويقول الدكتور شوقى ضيف :

« والحق أننا إذا أردنا أن نبحث بين البصريين عن وجه للكسائى والفراء فى إنشاء المذهب الكوفى مثل توا أمامنا الأخفش الأوسط الذوى روى عنه الكسائى إمام الكوفة الأول كتاب سيبويه ، فهو الذى فتح له وللفراء أبواب الخلاف مع سيبويه والخليل على مصاريعها . وبذلك أعدهما للخلاف عليهما وتنمية هذا الخلاف بحيث نفذا إلى مذهبهما النحوى الجديد .[2]

وعلى الرغم من ذلك فقد حاول الكوفيون جاهدين أن يميزوا نحوهم بمصطلحات تغاير مصطلحات البصريين والنفوذ إلى آراء خاصة بهم فى بعض العوامل والمعمولات .

الأمر الذى جعل الدراسين للمدارس النحوية يرون أن هذه المصطلحات كانت أكبر دليلا على أن الكوفيين كانوا يقصدون قصدا إلى أن تكون لهم فى النحو مدرسة يستقلون بها .

يقول الدكتور شوقى ضيف :

« لعل مما يدل أكبر الدلالة على أن الكوفيين كانوا يقصدون قصداً إلى أن تكون لهم فى النحو مدرسة يستقلون بها ، إنهم على الرغم من تلمذة أئمتهم الأولين على أيدى البصريين وعكوفهم جميعا على كتاب سيبويه ينهلون منه

(١) مقدمة الكتاب ص٣٥ .
(٢) المدارس النحوية ص١٥٥ ، ١٥٦ .

ويعلّون . حاولوا جاهدين أن يميزوا نحوهم بمصطلحات تغاير مصطلحات البصريين والنفوذ إلى آراء خاصة بهم فى بعض العوامل والمعمولات » .[1]

ولست بصدد الحديث عن رغبة الكوفيين فى تكوين مدرسة نحوية مستقلة أو عدم رغبتهم فى ذلك وهما وجهتا رأيين يختلف كل منهما عن الآخر ، وإنما يعنينى أن من بين المصطلحات التى اصتنعها الكوفيون (مصطلح الخلاف) الذى يطلقون عليه أيضا (الصرف) فماذا يعنى الكوفيون بهذا المصطلح ؟

للإجابة عن هذا التساؤل وما قد يعقبه من تساؤلات حول هذا المصطلح لابد من دراسة مفهوم هذا المصطلح وما قصده الكوفيون منه .

مفهوم الخلاف عند الكوفيين :

قبل أن نعرض لمفهوم الخلاف عند الكوفيين نعرض أولاً لمعناه اللغوى .

الخلاف لغة المخالفة ، وقال اللحيانى سررت بمقعدى خلاف أصحابى أى مخالفهم ، وخلْف أصحابى أى بعدهم ، وقيل سررت بمقامى بعدهم وبعد ذهابهم .... .

وفى التنزيل :﴿ فرح المخلفون بمقعدهم خلاف رسول الله ﴾ .[2]

ويقرأ خلف رسول الله أي مخالفة رسول الله .[3]

وقال الراغب الأصفهانى :

---

(١) المرجع السابق ص١٦٥ ، ١٦٦ .
(٢) الآية ٨١ من سورة التوبة .
(٣) لسان العرب مادة (خ ل ف) .

(خلْف ضد القدام . قال تعالىٰ : ﴿ يعلم ما بين أيديهم وما خلفهم ﴾ [1] ﴿ له معقبات من بين يديه ومن خلفه ﴾ [2] .

وخلَف ضد تقدم وسلف ، والمتأخر لقصور منزلته يقال له خلف .... .

والاختلاف والمخالفة : أن يأخذ كل واحد طريقا غير طريق الآخر فى حاله أو قوله ، والخلاف أعم من الضد لأن كل ضدين مختلفان وليس كل مختلفين ضدين) . [3]

فإذا كانت هذه المعانى اللغوية لمادة (خ ل ف) فما الذى يعنيه الكوفيون من الخلاف ؟

هل يقصدون به ذلك المعنى الأخير أى مخالفة الثانى للأول بحيث يأخذ كل واحد طريقا غير طريق الآخر فى الإعراب فيصبح أحدهما منصوبا والآخر مرفوعا ؟

إن كانوا يقصدون هذا المعنى فالخلاف عندهم لفظى أى مخالفته فى الإعراب .

أو أنهم يعنون مخالفة الثانى للأول فى المعنى بحيث لا يحمل عليه حقيقة ولا حكما ؟

فإن كانوا يقصدون ذلك فالخلاف عندهم معنوى .

---

(١) الآية ٢٥٥ من سورة البقرة .
(٢) الآية ١١ من سورة الرعد .
(٣) المفردات فى غريب القرآن ص٢٢٢ ، ٢٢٣ بتصرف .

أو أنهم يقصدون مجموع ذلك أي أن الخلاف المعنوى لابد أن يتبعه خلاف لفظى فكانت المخالفة فى الإعراب إعلانا عن المخالفة فى المعنى ؟

لكى نستطيع الإجابة عن هذه التساؤلات إثباتا أو نفيا لابد لنا أن نرجع إلى نصوص النحويين فى عرض مفهوم الخلاف عند الكوفيين يقول صاحب الإنصاف :

« ذهب الكوفيون إلى أن الظرف ينتصب على الخلاف إذا وقع خبرا للمبتدأ نحو زيد أمامك وعمرو وراءك » .(١)

وقال ابن يعيش مفسرا معنى الخلاف :

« وذهب الكوفيون إلى أنك إذا قلت زيد عندك أو خلفك ، لم ينتصب عندك وخلفك باضمار فعل ولا تقديره ، وإنما ينتصب بخلاف الأول ؛ لأنك إذا قلت زيد أخوك . فزيد هو الأخ ، فكل واحد منهما رفع الآخر ، وإذا قلت زيد خلفك فإن خلفك مخالف لزيد لأنه ليس إياه فنصبه بالخلاف » .(٢)

وقال الرضى مقررا هذا المعنى أيضا :

« وانتصاب الظرف خبر للمبتدأ عند الكوفيين على الخلاف ، يعنون الخبر لما كان هو المبتدأ فى نحو زيد قائم ، أو كأنه هو فى نحو ﴿ وأزواجه أمهاتهم ﴾(٣) ارتفع ارتفاعه ، ولما كان مخالفا ، بحيث لا يطلق اسم الخبر على المبتدأ – فلا يقال فى نحو زيد عندك : إن زيداً . عنده – خالفه فى الإعراب فيكون العامل عندهم معنويا . وهو معنى المخالفة التى اتصف بها الخبر ، ولا يحتاج عندهم إلى تقدير شئ يتعلق به الخبر » .(٤)

---

(١) الانصاف فى مسائل الخلاف ١/٢٤٥ .
(٢) شرح مفصل الزمخشرى لابن يعيش ١/٩١ .
(٣) الآية ٦ من سورة الأحزاب .
(٤) شرح كافية ابن الحاجب للرضى ١/٩٢ .

وقال ابن هشام :

« وقال الكوفيون الناصب أمر معنوى وهو كونهما مخالفين[1] للمبتدأ » .[2]

وقال السيوطى فى انتصاب الظرف خبرا :

« وقيل المخالفة وعليه الكوفيون ، وإذا قلت زيد أخوك فالأخ هو زيد أو زيد خلفك ، فالخلف ليس بزيد فمخالفته له عملت النصب » .[3]

وقال الأشمونى معللا لاسمية أفعل التعجب على بعض الآراء : « وقال بقية الكوفيين اسم لمجيئه مصغرا فى قوله :[4]

* يا ما أميلحَ غِزْلانا شَدَنَّ لنا *

ففتحته إعراب كالفتحة فى زيد عندك ، وذلك لأن مخالفة الخبر للمبتدأ عندهم تقتضى نصبه » .[5]

وفسر الصبان المخالفة بكون الخبر ليس وصفا للمبتدأ فى المعنى فقال :

« مخالفة الخبر للمبتدأ كونه ليس وصفا للمبتدأ فى المعنى كما فى زيد عندك » .[6]

ويفسرها الشيخ خالد الأزهرى بأن يكون الخبر بحيث لا يحمل على المبتدأ حقيقة ولا حكما فقال :

---

(١) يعنى الظرف والجار والمجرور .

(٢) معنى اللبيب بحاشية الأمير ٢/٧٤ .

(٣) همع الهوامع شرح جمع الجوامع ١/٩٨ .

(٤) قاله العرجى ، والشاهد فى : أمليح استدل به الكوفيون على أن صيغة (ما أفعله) فى التعجب اسم ؛ لأنه صغر هنا والتصغير لا يكون إلا للأسماء وأجيب بأنه شاذ شواهد العينى ٣/١٨ رقم ٥٦٢ .

(٥) شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ٣/١٨ .

(٦) حاشية الصبان على شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ٣/١٨ .

، ولما كان مخالفا له [1] بحيث لا يحمل عليه حقيقة ولا حكما خالفه فى الإعراب ، والناصب عندهم أمر معنوى وهو معنى المخالفة التى اتصف بها ، ولا يحتاج إلى شئ يتعلق به الخبر ، .[2]

مما سبق من نصوص يتضح أن مفهوم الخلاف عند الكوفيين يعنى مخالفة الثانى للأول فى المعنى وهذه المخالفة فى المعنى عندهم توجب مخالفة فى اللفظ وهى النصب .

مفهوم الصرف عند الكوفيين :

يطلق الصرف فى اللغة ويراد به رد الشئ من حالة إلى حالة ، أو إبداله بغيره ، يقال صرفته فانصرف ، قال تعالى : ﴿ ثم صرفكم عنهم ﴾[3] ، وقال ﴿ فما تستطيعون صرفا ولا نصرا ﴾[4] أى لا يقدرون أن يصرفوا عن أنفسهم العذاب ، أو أن يصرفوا أنفسهم عن النار ، وقيل : أن يصرفوا الأمر من حالة إلى حالة فى التغير ، [5] فإذا كان الصرف فى اللغة رد الشئ من حالة إلى حالة فماذا قصد الكوفيون بهذا المصطلح ؟

إن مفهوم الصرف عند الكوفيين لا يبعد عن مفهوم الخلاف إذ أطلقه الكوفيون وجعلوه علة لنصب المفعول معه فى مثل جاء زيد وطلوع الشمس ، وكذا أيضا نصب المضارع بعد واو المعية يقول الفراء فى قوله تعالى ﴿ ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق وأنتم تعلمون ﴾ .[6]

---

(١) أى كان الخبر مخالفا للمبتدأ .
(٢) التصريح بمضمون التوضيح ٢/٨٨ .
(٣) الآية ١٥٢ من سورة آل عمران .
(٤) الآية ١٩ من سورة الفرقان .
(٥) المفردات فى غريب القرآن ص٤١٢ ، ٤١٣ بتصرف .
(٦) الآية ٤٢ من سورة البقرة .

قال : (إن شئت جعلت « وتكتموا » فى موضع جزم ؛ تريد به : ولا تلبسوا الحق بالباطل ولا تكتموا الحق ، فتلقى «لا» لمجيئها فى أول الكلام ، وفى قراءة أبى ﴿ ولا تكونوا أول كافر به وتشتروا بآياتى ثمنا قليلا ﴾ [1] فهذا دليل على أن الجزم فى قوله ﴿ ولا تكتموا الحق ﴾ مستقيم صواب ، ومثله ﴿ ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها إلى الحكام ﴾ [2] وكذلك قوله ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تخونوا الله والرسول وتخونوا أماناتكم وأنتم تعلمون ﴾ [3] .

وإن شئت جعلت هذه الأحرف المعطوفة بالواو نصبا على ما يقول النحويون من الصرف ، فإن قلت : وما الصرف ؟

قلت : أن تأتى بالواو معطوفة على كلام فى أوله حادثة لا تستقيم إعادتها على ما عُطفت عليها ، فإذا كان كذلك فهو الصرف . كقول الشاعر : [4]

لا تنه عن خلق وتأتى مثله ∴ عار عليك إذا فعلت عظيم

ألا ترى أن لا يجوز إعادة (لا) فى (تأتى مثله) فلذلك سمى صرفا إذا كان معطوفا ولم يستقم أن يعاد فيه الحادث الذى قبله ومثله من الأسماء التى نصبتها العرب وهى معطوفة [5] على مرفوع قولهم : لو تُركت والأسدَ لأكلك ، ولو

---

(١) الآية ٤١ من سورة البقرة .

(٢) الاية ١٨٨ من سورة البقرة .

(٣) الآية ٢٧ من سورة الأنفال .

(٤) البيت لأبى الأسود الدؤلى ديوانه ٢٣٣ ، الخزانة ٦١٧/٣ وهو من شواهد سيبويه ٤٢/٣ ، والأشمونى ٣٠٧/٣ والشاهد فيه « تأتى » حيث نصب بعد واو المعية .

(٥) يعنى بقوله معطوفة الصورة فقط لا حقيقة الأمر وإلا فالمعطوف على المرفوع مرفوع مثله .

خلّيت ورأيَك لضللت تهيبوا أن يعطفوا حرفا لا يستقيم فيه ما حدث فى الذى قبلـــه .

قـــال :

فإن العرب تجيز الرفع ، لو تُرك عبد الله والأسدُ لأكله ، فهل يجوز فى الأفاعيل [1] التى نصبت بالواو على الصرف أن تكون مردودة على ما قبلها وفيها معنى الصرف ؟

قلت : نعم العرب تقول : لست لأبى إن لم أقتلْك أو تذهبْ نفسى ، ويقولون لأضربنك أو تسبقنّى فى الأرض . فهذا مردود على أول الكلام ، ومعناه الصرف ؛ لأنه لا يجوز على الثانى إعادة الجزم بلم ، ولا إعادة اليمين على والله لتسبقنى ، فتجد ذلك إذا امتحنت الكلام » .[2]

وهكذا فسر الفراء الصرف فى هذا الموضع بأن تتوسط الواو كلام فلا يعطف ما بعدها على ما قبلها سواء صح العطف كقوله تعالى : ﴿ ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق ﴾ [3] أم لم يصح كقولنا لو خلّيت ورأيك لضللت .

ويفسره النحاس بصرف ما بعد الواو عن الأداة التى عملت فيما قبلها فقال عند تفسيره قوله تعالى : ﴿ ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق وأنتم تعلمون ﴾ [3] .

---

(١) الأفاعيل جمع أفعال جمع فعل ، عبر به عن كثرة الوارد منه .
(٢) معانى القرآن للفراء ١/٣٣، ٣٤ .
(٣) الآية ٤٢ من سورة البقرة .

قـــال :

(وتكتموا) عطف على تشتروا ، وإن شئت كانت جوابا للنهى فى موضع نصب على إضمار (إن) عند البصريين [1] ، والتقدير لا يكن منكم أن تشتروا وتكتموا ، والكوفيون يقولون هو منصوب على الصرف ، وشرحه أنه صُرف عن الأداة التى عملت فيما قبله ولم يُستأنف فيُرفع فلم يبق إلا النصب فشُبِّهت الواو والفاء بكى فنصب بها كما قال : [2]

لا تنه عن خلق وتأتى مـــثله ∴ عـار عليك إذا فـعلت عظيم [3]

ويفسره الرضى بالتغيير من حالة إلى أخرى من حالات الإعراب فيقول :

« وإنما صرفوا ما بعد فاء السببية من الرفع إلى النصب لأنهم قصدوا التنصيص على كونها سببية » . [4]

وفسره فى موضع آخر : بالصرف عن سنن الكلام المتقدم فقال : « وكذا تقول فى الفعل المنصوب بعد واو الصرف أنهم لما قصدوا فيه معنى الجمعية نصبوا المضارع بعدها ليكون الصرف عن سنن الكلام المتقدم مرشدا من أول الأمر أنها ليست للعطف » [5] .

مما سبق من نصوص العلماء حول كلمة الصرف يتضح أن منهم من جعل الصرف راجعا إلى المعنى أى عدم موافقة الثانى للأول بحيث لا يجرى عليه .

---

(١) الكتاب ٥٤٤/١ ، معانى القرآن وإعرابه للزجاج ١٢٥/١ .
(٢) البيت سبق نسبته إلى قائله .
(٣) معانى القرآن للنحاس ٢١٩/١ .
(٤) ، (٥) شرح كافية ابن الحاجب للرضى ٢٤٦/٢ .

ومنهم من جعله للإعراب أى صرف الكلمة من إعراب إلى إعراب آخر وهذا راجع إلى اللفظ .

ومنهم من جعله صرفا للكلام عن سننه وهذا راجع إلى اللفظ يتبعه اشارة إلى المعنى المراد ، الذى صرف الكلام من اعراب إلى إعراب ليرشد عنه كالسببية للفاء والجمعية للواو .

أقسم الصرف :

المتتبع لنصوص النحويين حول مصطلح الصرف يجد أنه ينقسم إلى ثلاثة أقسام :

القسم الأول :

هو الصرف بحسب قصد المتكلم للتنصيص على معنىً من المعانى كالجمعية فى الواو ، والسببية فى الفاء مع إمكان العطف كقوله تعالى : ﴿ ولا تلبسوا الحق بالاطل وتكتموا الحق وأنتم تعلمون ﴾[1] فـ (تكتموا) يجوز فيه الجزم بالعطف على (تلبسوا) بمعنى النهى ويجوز فيه أيضا النصب على الصرف بقصد الجمع أعنى النهى عن الأول مع كونه مستلزما للثانى أى أن لبس الحق بالباطل يكون معه كتمان الحق .

القسم الثانى :

صرف عن المعنى بحيث لا يصح إعادة الثانى على الأول على سبيل

(١) الآية ٤٢ من سورة البقرة .

العطف وهذا صرف معنوى يتبعه صرف لفظى بتغيير حركة الإعراب من حركة إلى أخرى كقوله :

لا تنه عن خلق وتأتى مـــثله ∴ عـــار عليك إذا فـــعلت عظيم

القسم الثالث :

صرف فى المعنى فقط مع متابعة الثانى للأول فى الإعراب على سبيل العطف وقد مثل له الفراء بقوله لست لأبى إن لم أقتلك أو تذهبْ نفسى .

ومرجع هذا التقسيم هو نص الفراء فى تفسير كلمة الصرف إذ يقول من القسم الأول :

(وإن شئت جعلت هذه الأحرف المعطوفة بالواو ونصبا على ما يقول النحويون بالصرف) .(١)

وهذا هو القسم الأول ، ثم يقول فى القسم الثانى :

فإن قلت : وما الصرف ؟ قلت : أن تأتى بالواو معطوفة على كلام فى أوله حادثة لا تستقيم اعادتها على ما عطفت عليه ، فإذا كان كذلك فهو الصرف كقول الشاعر :

لا تنه عن خلق وتأتى مـــثله ∴ عـــار عليك إذا فـــعلت عظيم

ألا ترى أنه لا يجوز إعادة (لا) فى (تأتى مثله) فلذلك سمى صرفا إذا كان معطوفا ولم يستقم أن يعاد فيه الحادث الذى قبله .(٢)

---

(١) معانى القرآن للفراء ١/٣٣ .

(٢) معانى القرآن للفراء ١/٣٣ ، ٣٤ .

ويقول فى القسم الثالث :

« فهل يجوز فى الأفاعيل التى نصبت بالواو على الصرف أن تكون مردودة على ما قبلها وفيها معنى الصرف ؟

قلت : نعم العرب تقول لست لأبى إن لم أقتلك أو تذهبْ نفسى ، ويقولون والله لأضربنك أو تسبقنّى فى الأرض فهذا مردود على أول الكلام ، ومعناه الصرف ؛ لأنه لا يجوز على الثانى إعادة الجزم بلم ، ولا إعادة اليمين على والله لتسبقنّى فتحد ذلك إذا امتحنت الكلام » .[1]

بعد أن عرضنا مفهوم الخلاف ومفهوم الصرف وأقسامه لنا أن نتساءل هل الخلاف هو الصرف ؟

للإجابة عن هذا التساؤل نقول : إن ألفاظ اللغة تشبه الحلقات المتشابكة المتغايرة بينها صلة من جهة وتغاير من جهة أخرى فإذا نظرنا إلى الصرف والخلاف بمعناهما اللغوى نجد أن بينهما اختلاف .

إذ الخلاف مخالفة الشئ للشئ بحيث لا يسد أحدهما مسد الآخر .[2]

بينما الصرف رد الشئ من حالة إلى حالة أخرى ، وليس بالضرورة أن يكون المصروف مخالفا لما صرف عنه كما أنه ليس بالضرورة أيضا أن يكون المخالف مصرفا عما اختلف عنه هذا من جهة .

ومن جهة أخرى نجد أن معنى الخلاف فى حد ذاته فيه معنى الصرف ،

---

(١) معانى القرآن للفراء ١/٣٣ ، ٣٤ .
(٢) الفروق اللغوية ص١٢٩ .

أليس فى مخالفة الشئ للشئ صرفه عن مشابهته وبذلك يتضح أن ألفاظ اللغة بينها تشابه وتغاير شأنها شأن كل المخلوقات .

ويقول فى لسان العرب مفسراً الخلاف بالصرف :

(وفى الحديث : « لتسون صفوفكم أو ليخالفن الله بين وجوهكم » يريد أن كلا منهم يصرف وجهه عن الآخر ويوقع بينهم التباغض ، فإن إقبال الوجه على الوجه من أثر المودة والألفة ؛ وقيل : تغيير صورها إلى صور أخرى) .[1]

وما ذكره من معانى كلمة (ليخالفن) هى معنى الصرف .

أما معناهما الذى اتخذه الكوفيون عاملا فنقول إنه لا يبعد القول بالخلاف عندهم عن القول بالصرف ؛ إذ كل منهما يصح أن يطلق عليه مخالفة سنن الكلام لتنص هذه المخالفة عن مخالفة المعنى ، وسوف يتضح ذلك جليا عند دراسة المسائل التى قيل فيها بالخلاف أو الصرف فى موضعها من هذا البحث إن شاء الله .

ومما يدل على أن الكوفيين يطلقونهما على معنى واحد قول ابن الانبارى فى نصب المضارع بعد واو المعية فى نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن :

« فإن الثانى مخالف للأول ، فلما كان الثانى مخالفا للأول ومصروفا عنه صارت مخالفته للأول وصرفه عنه ناصبا له ، وصار هذا كما قلنا فى الظرف ، نحو (زيد عندك) ، وفى المفعول معه ، نحو لو ترك زيد والأسد لأكله ، فكما كان الخلاف يوجب النصب هناك فكذلك هاهنا »[2] .

---

(١) لسان العرب مادة (خ ل ف) .

(٢) الانصاف فى مسائل الخلاف ٢٤٧/١ مسألة ٢٩ .

ويدل على ذلك أيضا أن ما أطلق عليه الفراء النصب على الصرف وهو نصب المضارع بعد واو المعية فقال عند تفسيره قوله تعالى : ﴿ ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق ﴾[1] قال : « وإن شئت جعلت هذه الأحرف المعطوفة بالواو نصبا على ما يقول النحويون من الصرف .... » .[2]

أطلق عليه ابن يعيش الخلاف فقال :

« وذهب الفراء من الكوفيين إلى أن النصب فى هذه الأفعال لا بهذه الحروف ، بل هى منتصبة على الخلاف ؛ لأنها عطفت ما بعدها على غير شاكلته .... » .[3]

جذور القول بالخلاف

لا عجب إذا قلنا إن جذور القول بالخلاف ترجع فى الأصل إلى سيبويه فإن أئمة الكوفيين قد تتلمذوا على أيدى البصريين كما هو معلوم عنهم غير أنه اشتهر عن الكوفيين إذ هم الذين تبنوه وأخرجوه فى شكله النهائى الذى وصل إلينا .

يدل على ذلك قول سيبويه :

(فالمبتدأ كل اسم ابتدئ ليبنى عليه كلام . والمبتدأ والمبنى عليه رفع ، فالابتداء لا يكون إلا بمبنى عليه . فالمبتدأ الأول والمبنى ما بعده عليه فهو مسند ومسند إليه .

---

(١) الآية ٤٢ من سورة البقرة .
(٢) معانى القرآن للفراء ١/٣٣ .
(٣) شرح مفصل الزمخشرى لابن يعيش ١/٩١ .

واعلم أن المبتدأ لابد له من أن يكون المبنى عليه شيئا هو هو أو يكون فى مكان أو زمان ، وهذه الثلاثة يذكر كل واحد منها بعد ما يبتدأ ، فأما الذى بنى عليه شئ هو هو فإن المبنى عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء ، وذلك قولك عبد الله منطلق ..... ، .(١)

فقوله (أن يكون المبنى عليه شيئا هو هو أو يكون فى مكان أو زمان ، يشمل نوعين ، الأول ما يكون الخبر هو عين المبتدأ ، والثانى ما يخالف بأن يكون فى زمان أو مكان إلا أن هذه المخالفة عند البصريين لا تعمل شيئا بل يذهبون إلى التأويلات التى يوافقون بها المبتدأ مع الخبر وهو تقدير الاستقرار .

يقول سيبويه فى « باب ما ينتصب من الأماكن والوقت » ، وذاك لأنها ظروف تقع فيها الأشياء ، وتكون فيها ؛ فانتصب لأنه موقوع فيها ومكون فيها ، وعمل فيها ما قبلها كما أن العلم إذا قلت أنت الرجل علما . عمل فيه ما قبله ، وكما عمل فى الداراهم عشرون إذا قلت : عشرون درهما . وكذلك عمل فيها ما بعدها وما قبلها فالمكان قولك : هو خلفك وهو قدامك ، وهو تحتك وقبالتك وما أشبه ذلك .... .

ومن ذلك قولك أيضا : هو ناحية ، (من الدار وهو ناحية الدار وهو ناحيتك وهونحوك .... .

فهذا كله انتصب على ما هو فيه وهو غيره ، وصار بمنزلة المنون الذى يعمل فيما بعده نحو العشرين ، ونحو قوله : (هو) خير منك عملا فصار (هو) خلفك ، وزيد خلفك بمنزلة ذلك ، والعامل فى خلف الذى هو موضع له ، والذى هو فى موضع خبره » .(٢)

---

(١) الكتاب ١١٦/٢ ، ١٢٧ .
(٢) المرجع السابق ٤٠٤/١ : ٤٠٦ .

فقوله : (انتصب على ما هو فيه وهو غيره ، نص فى معنى المخالفة سواء أكان هذه المخالفة للمبتدأ باعتباره نائبا عن الاستقرار المحذوف وجوبا أم كانت للعامل المحذوف وجوبا إذ هو عين المبتدأ والنص يحتملهما يقول السرافى بعد أن سرد رأى الكوفيين فى أن (خلفك) منصوب على الخلاف .

« وفنده مذهب البصريين أنا إذا قلنا استقر خلفك أن فى استقر ضميرا مرفوعا باستقر هو فاعله ، وخلفك منصوب به ، وفى كلام سيبويه ما ظاهره ملتبس ؛ لأنه جعل ما قبل الظرف هو العامل فيحئ على هذا إذا قلت هو خلفك أن يكون الناصب لخلفك هو زيد إذا قلت زيد خلفك .

ومراد سيبويه على ما ينتظم من مذهبه أن الذى ظهر دل على المحذوف فناب عنه ، إذ كان المحذوف لا يسمع ولا يظهر ، فجعل ما ناب عنه عاملا لبيانه » .[1]

وبذلك يتضح أن جذور القول بالخلاف ترجع فى الأصل إلى سيبويه غير أنها أخذت اتجاها آخر حيث عملت بنفسها كعامل معنوى . ولا عجب فى ذلك فإن الفراء لم يدع ذلك لنفسه بل قال : « وإن شئت جعلت هذه الأحرف المعطوفة بالواو نصبا على ما يقول النحويون من الصرف » [2] .

(١) هامش الكتاب ١/٤٠٤ .
(٢) معانى القرآن ١/٣٣ .

موقف النحاة من هذا المصطلح

القول بالخلاف عند الكوفيين قد لاقى تضعيفا شديدا من أكثر النحاة .

يقول السيرافى بعد أن سرد رأى الكوفيين فى أن (خلفك) منصوب على الخلاف قال :

« وفنده مذهب البصريين أنا إذا قلنا استقر خلفك أن فى استقر ضميرا مرفوعا هو فاعله ، وخلف منصوب به » .[1]

ويقول صاحب الإنصاف :

« أما قولهم – يعنى الكوفيين – إن خبر المبتدأ فى المعنى هو المبتدأ ، وإذا قلت زيد أمامك وعمرو وراءك ، فأمامك ليس هو زيد ووراءك ليس هو عمرو ، فلما كان مخالفا له وجب أن يكون منصوباً على الخلاف قلنا : هذا فاسد ؛ وذلك لأنه لو كان الموجب لنصب الظرف كونه مخالفا للمبتدأ لكان المبتدأ أيضا يجب أن يكون منصوبا ؛ لأن المبتدأ مخالف للظرف كما أن الظرف مخالف للمبتدأ ؛ لأن الخلاف لا يتصور أن يكون من واحد وإنما يكون من اثنين فصاعدا ، فكان ينبغى أن يقال زيدا أمامك وعمرا وراءك وما أشبه ذلك ، فلما لم يجز ذلك دل على فساد ما ذهبوا إليه » .[2]

ويقول ابن يعيش مقررا فساده أيضا :

« وهذا قول فاسد ؛ لأنه لو كان الخلاف يوجب النصب لانتصب الأول

---

(١) هامش الكتاب ١/٤٠٤ .

(٢) الانصاف فى مسائل الخلاف ١/٢٤٧ مسألة ٢٩ .

كما ينتصب الثانى ؛ لأن الثانى إذا خالف الأول فقد خالف الأول الثانى أيضا ؛ لأن الخلاف عدم المماثلة فكل واحد قد فعل بصاحبه مثل ما فعل صاحبه به » .[1]

ورده ابن هشام بأنه لا معول له .[2]

ورده السيوطى بعدم الاختصاص فقال :

« ورد بأن المخالفة معنى لا يختص بالأسماء دون الأفعال فلا يصح أن تكون عاملة ؛ لأن العامل اللفظى شرطه أن يكون مختصا فالمعنوى الأضعف أولى » .[3]

ونقل الصبان عن الفارضى قوله :

« ونقض[4] بنحو ما جاء زيد لكن عمرو ، وجاء زيد لا عمرو ، فقد خالف الثانى الأولى فى المعنى ولم يخالفه فى الإعراب » .[5]

وقال الصبان :

« ومما رد به قول الكوفيين أن الخلاف معنى من المعانى ، ولم يثبت النصب بالمعانى ، وإنما ثبت الرفع بها كالابتداء ، والتجرد ، وأن الخلاف لو نصب لقيل ما قام زيد بل عمرا بالنصب وهو لا يقال اتفاقا » .[6]

---

(١) شرح مفصل الزمخشرى لابن يعيش ٩١/١ .
(٢) مغنى اللبيب ٧٤/٢ .
(٣) همع الهوامع ٩٨/١ .
(٤) يعنى الخلاف .
(٥) حاشية الصبان على شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ٣٠٥/٣ .
(٦) المرجع السابق ١٣٦/٢ .

ويقول الدكتور شوقي ضيف متهما اصطلاح الخلاف بالاضطراب : « وارجع إلى مصطلح الخلاف الذى وضعه الكوفيون فستراه يشتمل على صياغات متباعدة ، وأين الظرف الواقع خبرا من المفعول معه ومن الفعل المضارع المنصوب بعد فاء السببية ومثل هذا الاصطلاح فى اضطرابه اصطلاح التقريب .... »[1] وهكذا لاقى القول بالخلاف أو بالصرف هجوما شديدا وتضعيفا كما هو واضح من النصوص السابقة .

ولكى ننصف ونقطع القول فى مدى صلاحية الخلاف للعمل لابد أن ندرس المسائل التى قال فيها الكوفيون بالخلاف لنعلم هل يقوى الخلاف على العمل ؟ أو هو قول فاسد كما ذكر الكثير من النحاة ؟

(١) المدارس النحوية ص١٦٧ .

المسائل التى قال فيها الكوفيون بالخلاف

أما المسائل التى اشتهر عن الكوفيين فيها العمل بهذا العامل المعنوى الذى يسمونه الخلاف فى بعضها والصرف فى بعضها الآخر . فهى أربعة مسائل :

المسألة الأولى

القول فى عامل النصب فى الظرف الواقع خبراً

ذهب الكوفيون إلى أن الظرف ينتصب على الخلاف إذا وقع خبرا للمبتدأ ، نحو زيد أمامك ، وعمرو وراءك وما أشبه ذلك ، واحتجوا على ذلك بأن الخبر فى المعنى هو المبتدأ فإذا قلنا زيد قائم وعمرو منطلق كان قائم فى المعنى هو زيد ، ومنطلق فى المعنى هو عمرو ، فإذا قلت زيد أمامك ، وعمرو وراءك لم يكن أمامك فى المعنى هو زيد ، ولا وراءك فى المعنى هو عمرو ، كما كان قائم فى المعنى هو زيد ، ومنطلق فى المعنى هو عمرو .

فلما كان مخالفا له نصب على الخلاف ليفرقوا بينهما .

وذهب البصريون إلى أنه ينتصب بفعل مقدر ، والتقدير فيه زيد استقر أمامك ، وعمرو استقر وراءك . واحتجوا على ذلك بأن الظرف كل اسم من أسماء الأمكنة أو الأزمنة ويراد فيه معنى (فى) وفى : حرف جر ، وحروف الجر لابد لها من شئ تتعلق به ، لأنها دخلت رابطة تربط الأسماء بالأفعال كقولك عجبت من زيد ، ونظرت إلى عمرو ولو قلت من زيد أو إلى عمر لم يجر حتى تقدر لحرف الجر شيئا يتعلق به ، فدل على التقدير فى قولك زيداً أمامك وعمرو وراءك زيد استقر فى أمامك ، وعمرو استقر فى ورائك ، ثم حذف الحرف فاتصل الفعل

بالظرف فنصبه ، فالفعل الذى هو استقر مقدر مع الظرف كما هو مقدر مع الحرف ، .[1]

والاستقرار الذى قدره البصريون هو أمر لا ينكر إذ الكون العام أو الاستقرار العام مفهوم ومحقق إذا قلنا زيد عندك وليس لأحد كوفى كان أو غير كوفى أن ينكره ولكنه لما كان مفهوما من العبارة كانت العبارة فى غنى عن وجوده .

ثم إن هذا الفعل إذا كان مقدرا وجوبا فلا يظهر بحال من الأحوال فما فائدة التقدير إذن .

هل لمجرد عمله فى الظرف النصب ؟ إذا كان الأمر كذلك فقد أغنى عنه القول بالمخالفة الذى ذهب إليه الكوفيون .

يقول الفخر الرازى بعد أن قسم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف :

« التركيبات الممكنة من هذه الثلاثة ستة : الاسم مع الاسم وهو الجملة الحاصلة من المبتدأ والخبر ، الاسم مع الفعل ، وهو الجملة الحاصلة من الفعل والفاعل وهاتان الجملتان مفيدتان بالاتفاق . وأما الثالث وهو الاسم مع الحرف فقيل إنه مفيد فى حالتين :

الصورة الأولى :

قولك (يا زيد) .....

الصورة الثانية :

قولنا زيد فى الدار ، فقولنا زيد مبتدأ ، والخبر هو ما دل عليه قولنا (فى)

(١) الانصاف فى مسائل الخلاف ١/٢٤٥ ، ٢٤٦ بتصرف .

إلا أن المفهوم من معنى الظرفية قد يكون فى الدار أو فى المسجد فأضيفت هذه الظرفية إلى الدار لتتميز هذه الظرفية عن سائر أنواعها ، فإن قالوا : هذا الكلام إنما أفاد لأن التقدير زيد استقر فى الدار وزيد مستقر فى الدار ، فنقول : هذا باطل ، لأن قولنا استقر معناه حصل فى الاستقرار فكان قولنا فيه يفيد حصولا آخر ؛ وهو أنه حصل فيه حصول ذلك الاستقرار وذلك يفضى إلى التسلسل وهو محال ، فثبت أن قولنا زيد فى الدار كلام تام ولا يمكن تعلقه بفعل مقدر مضمر » .(١)

وأما ما ذكره صاحب الانصاف من أن الخلاف هنا فاسد ؛ وذلك لأنه لو كان الموجب لنصب الظرف كونه مخالفا للمبتدأ لكان المبتدأ أيضا يجب أن يكون منصوبا ؛ لأن المبتدأ مخالف للظرف كما أن الظرف مخالف للمبتدأ ؛ لأن الخلاف لا يتصور أن يكون من واحد وإنما يكون من اثنين فصاعدا . فكان ينبغى أن يقال : زيداً أمامك وعمرا وراءك وما أشبه ذلك ؛ فلما لم يجز ذلك دل على فساد ما ذهبوا إليه .(٢)

فإننا نقول : إن المبتدأ قد ثبت رفعه بالابتداء فإذا جاء الخبر وكان مخالفا للمبتدأ فإن حكمه الإعرابى يكون متأخرا على حكم رفع المبتدأ الذى ثبت بالابتداء ؛ إذ الأصل فى الكلام المحكوم عليه ثم يأتى بعد ذلك الحكم ، فإن وافق المبتدأ كان مرفوعا وإن خالفه كان منصوبا بمخالفته للمبتدأ .

وبذلك يكون القول بالخلاف جدير باعادة النظر فى هذه المسألة .

---

(١) تفسير سورة الفاتحة الملحق بمفاتيح الغيب ٤٢/١ ، ٤٣ .
(٢) الانصاف فى مسائل الخلاف ٢٤٧/١ .

المسألة الثانية

القول فى عامل النصب فى المفعول معه

ذهب الكوفيون إلى أن المفعول معه منصوب على الخلاف وذلك نحو قولهم استوى الماء والخشبة ، وجاء البرد والطيالسة إذ لا يحسن تكرير الفعل فيقال استوى الماء واستوت الخشبة ؛ لأن الخشبة لم تكن معوجة فتستوى ، فلما لم يحسن تكرير الفعل كما لا يحسن فى جاء زيد وعمرو فقد خالف الثانى الأول فانتصب على الخلاف والذى يدل عندهم على ذلك أن الفعل المتقدم لا يجوز أن يعمل فيه لأنه جاء فعل لازم ، والفعل اللازم لا يجوز أن ينصب هذا النوع من الأسماء ، .[1]

ورأى الكوفيين فى هذه المسألة هو أحد آراء خمسة .

الرأى الثانى :

وهو للبصريين ومقتضاه أنه منصوب بالفعل الذى قبله بتوسط الواو واحتجوا على ذلك بأن قالوا :

إنما قلنا إن العامل هو الفعل وذلك لأن هذا الفعل وإن كان فى الأصل غير متعد إلا أنه قوى بالواو فتعدى إلى الاسم فنصبه كما عدى بالهمزة نحو أخرجت زيدا ، وكما عدى بالتضعيف نحو خرَّجت المتاع ، وكما عدى بحر الجر نحو خرجت به ، إلا أن الواو لا تعمل ؛ لأن الواو فى الأصل حرف عطف وحرف العطف لا يعمل ، وفيها معنيان العطف والجمع ، فلما وضعت موضع (مع) خُلِعت عنها دلالة العطف وأخلصت للجمع كما أن فاء العطف فيها معنيان ، العطف

(١) الإنصاف فى مسائل الخلاف ٢٤٨/١ ، شرح المفصل ٤٩/٢ ، شرح الكافية ١٩٥/١ .

والإتباع ؛ فإذا وقعت فى جواب الشرط خُلِعت عنها دلالة العطف وأخلصت للإتباع ، وكذلك همزة الخطاب (هاء يا رجل) فإنها إذا ألحقتها الكاف جردتها من الخطاب ؛ لأنه يصير بعدها فى الكاف » .(١)

ويضعف مذهب البصريين – فى تقديرى قولهم إن الفعل قوى بالواو كما قوى بالتضعيف والهمزة وحروف الجر – أنه إذا كان الأمر كذلك فلم لم تجعل الواو إحدى طرق التعدية للفعل وتذكر فى باب التعدية ؟

ثم إنهم قاسوا تعدية الفعل بالهمزة والتضيف وحروف الجر وهى تعدية إلى المفعول به على تعديته أو تقويته على حد قولهم بالواو وهى للمفعول معه والفرق بينهما كبير .

الرأى الثالث :

وهو للزجاج ومقتضاه أنه منصوب باضمار فعل بعد الواو . كأنك قلت جاء البرد ولابس الطيالسة أو صاحبها ؛ لأن الفعل لا يعمل فى المفعول وبينهما الواو » .(٢)

وبهذا القول يضطرب مذهب البصريين إذ ما جعلوه مقويا على العمل جعله الزجاج مضعفا للعمل .

يقول الأنبارى معلقا عليه :

---

(١) الإنصاف فى مسائل الخلاف ٢٤٩/١ .
(٢) المرجع السابق ٢٤٨/١ .

، وهذا باطل ؛ لأن الفعل يعمل فى المفعول على الوجه الذى يتعلق به ، فإن كان يفتقر إلى توسط حرف عمل مع وجوده ، وإن كان لا يفتقر إلى ذلك عمل مع عدمه ، وقد بينا أن الفعل قد تعلق بالمفعول معه بتوسط الواو ، وأنه يفتقر فى عمله إليها فينبغى أن يعمل مع وجودها ، فكيف نجعل ما هو سبب فى وجود العمل سببا فى عدمه ، وهل ذلك إلا تعليق على العلة ضد المقتضى ؟ ولو كان ما ذهب إليه وجه لكان ما ذهب إليه الأكثرون أولى ؛ لأن ما ذهب إليه يفتقر إلى تقدير وما ذهب إليه الأكثرون لا يفتقر إلى تقدير ، وما لا يفتقر إلى تقدير أولى مما يفتقر إلى تقدير » .[1]

وقال الرضى فيه :

« والاضمار خلاف الأصل » .[2]

الرأى الرابع :

ومؤداه أن النصب بالواو نفسها فهى عامل النصب فى المفعول معه ونسب الأنبارى [3] هذا القول لأبى عمر الجرمى ونسبه الرضى [4] والأشمونى [5] لعبد القاهر .

ورده الرضى بأن الأولى رعاية أصل الواو فى كونها غير عاملة ، ولو نصبت بمعنى (مع) مطلقا لنصبت فى كل رجل وضيعته .[6]

---

(١) الإنصاف فى مسائل الخلاف ١/٢٤٩ .
(٢) شرح كافية ابن الحاجب للرضى ١/١٩٥ .
(٣) الانصاف فى مسائل الخلاف ١/٢٤٨ .
(٤) شرح كافية ابن الحاجب للرضى ١/١٩٥ .
(٥) شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ٢/١٣٥ .
(٦) شرح كافية ابن الحاجب للرضى ١/١٩٥ .

ورده الأشمونى بأنها لو كانت عاملة لاتصلت بالضمير كما فى سائر الحروف الناصبة فقال :

« لو كان الأمر كما ادعى لوجب اتصال الضمير بها فكان يقال جلست وك كما يتصل بغيرها من الحروف العاملة نحو إنك ولك ، وذلك ممتنع باتفاق وأيضا فهى حينئذ حرف مختص بالاسم غير منزل منزلة الجزء فحقه أن لا يعمل إلا الجر كحروف الجر » .(١)

الرأى الخامس :

وهو للأخفش ومقتضاه أن المفعول معه انتصب انتصاب (مع) أى انتصب انتصاب الظرف .

قال الأنبارى :

« وهذا ضعيف لأن (مع) ظرف والمفعول معه فى نحو استوى الماء والخشبة وجاء البرد والطيالسة ليس بظرف ولا يجوز أن يجعل منصوبا على الظرف » .(٢)

ورده الرضى بقوله :

« ولو كان كما قاله لجاز النصب فى كل واو بمعنى مع مطردا نحو كل رجل وضيعته » .(٣)

---

(١) شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ٢/١٣٤٥ .
(٢) الانصاف فى مسائل الخلاف ١/٢٤٩ .
(٣) شرح كافية ابن الحاجب للرضى ٢/١٩٥

وهكذا اضطرب البصريون فى علة نصب المفعول معه فجمهورهم يجعل العامل الفعل والواو مقوية له على العمل ، ويجعله الزجاج ضعيفا بتوسط الواو بحيث لا يقوى على العمل فيضطر إلى تقدير فعل آخر ، ثم يجعله الأخفش منصوب انتصاب الظروف ثم يرد بأنه ليس بظرف إلى غير ذلك من الآراء ... .

وقد لاقى القول بالخلاف فى هذه المسألة هجوما شديدا كما سبق أن بينا موقف النحويين منه .

ويرده الأنبارى بقوله :

« أما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم : إنه منصوب على الخلاف ؛ لأنه لا يحسن تكرير الفعل ؛ فخالف الثانى الأول فانتصب على الخلاف قلنا : هذا باطل بالعطف الذى يخالف بين المعنيين نحو قولك : ما قام زيد لكن عمرو ، وما مررت بزيد لكن بكر . وما بعد لكن يخالف ما قبلها ، وليس بمنصوب فإن لكن يلزم أن يكون ما بعدها مخالفا لما قبلها على كل حال ..... .

فلو كان كما زعمتم لوجب أن لا يكون ما بعدها إلا منصوبا لمخالفته الأول ، وإذا كان الخلاف ليس موجبا للنصب مع لكن وهو حرف لا يكون ما بعده إلا مخالفا لما قبله ، فلأن لا يكون موجبا للنصب مع الواو التى لا يجب أن يكون ما بعدها مخالفا لما قبلها كان ذلك من طريق الأولى وكذلك أيضا يبطل بلا فى قولك قام زيد لا عمرو ، ومررت بزيد لا عمرو » .[1]

وما ذكره الأنبارى ليضعف به قول الكوفيين هو حجة لهم لا عليهم ؛ إذ ما استشهد به من أن (لكن) و(لا) يكون ما بعدها مخالفا لما قبلها ولا يجب نصبه

(١) الانصاف فى مسائل الخلاف ١/ ٢٥٠ مسألة ٣٠ .

على الخلاف فقد نص على أن هذه المخالفة تكون على كل حال ، أما الواو فلا ، وهذا هو جوهر الرد إذ كان للواو حتما تفرقة بينها عاطفة وغير عاطفة ، أما (لا) و(لكن) فلما كان ما بعدها مخالفا لما قبلها على كل حال فلم يكن للنصب حاجة . بخلاف الواو التى تأتى عاطفة تارة وتأتى للمعية تارة أخرى فكان للنصب هنا مقتضى وهو النص على معنى المصاحبة .

وبذلك يتضح أن القول بالخلاف عند الكوفيين فى هذا الموضع جدير بإعادة النظر فيه والانتصاف له ممن رموه بالبطلان والفساد .

المسألة الثالثة

عامل النصب فى الفعل المضارع بعد واو المعية

قبل دراسة هذه المسألة يجدر بنا أن نذكر حقيقة الواو الداخلة على المضارع المنصوب .

فالمضارع المنصوب بعد الواو إما أن يسبق باسم صريح كقول الشاعر : [1]

ولبس عباءة وتقر عينى ∴ أحب إلى من لبس الشفوف

وحينئذ تكون الواو لعطف اسم مؤول بالصريح على اسم صريح .

---

(١) قالته ميسون بنت بحدل الكلبية زوج معاوية رضى الله عنه ، من قصيدة من الوافر تذكر فيها ضيق نفسها واستيلاء الهم عليها حين تسرى عليها معاوية وعذلها ، والشاهد فى (تقر عينى) حيث نصب المضارع بأن مضمرة وتقديره وقرة عينى ، ويجوز رفعها على تنزيل الفعل منزلة المصدر نحو تسمع بالمعيدى خير من أن تراه ، والشفوف الثياب الرقاق .
وهو من شواهد الكتاب ٤٥/٣ ، شرح المفصل ٢٥/٧ ، شواهد العينى ٣١٣/٣ ، مغنى اللبيب ٩٨/٢ ، همع الهوامع ١٧/٢ .

وإما أن يسبق بجملة نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، ولابد أن تسبق الواو فى هذا الموضع بنفى أو طلب ، وهذه ما وقع الخلاف فيها .

ومن النفى قوله تعالى : ﴿ ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين ﴾ .(١)

ومن الأمر قوله :(٢)

فقلت ادْعى وأدْعُو إن أندى ∴ لصوت أن يُنادى داعيان

ومن النهى قوله تعالى ﴿ ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق ﴾ .(٣)

وقوله :

لا تنه عن خلق وتأتى مثله ∴ عارعليك إذا فعلت عظيم

ومن الاستفهام قوله :(٤)

ألم أك جاركم ويكون بينى ∴ وبينكم المودة والإخاء

ومن التمنى قوله تعالى : ﴿ يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين ﴾ (٥) فى قراءة حمزة وحفص .

---

(١) الآية ١٤٢ من سورة آل عمران .

(٢) قاله الأعشى أو الحطيئة فيما زعم ابن يعيش وهو من الوافر ، والشاهد فى (ادعو) حيث نصب الفعل بتقدير أن بعد واو الجمع ، وأندى أفعل من الندا مقصور ، وهو بعد ذهاب الصوت ، الكتاب ٤٥/٣ ، الانصاف ٥٣١/٢ ، شواهد العينى ٣٠٧/٣ ، الأشمونى ٣٠٧/٣ .

(٣) الآية ٤٢ من سورة البقرة .

(٤) قاله الحطيئة من قصيدة من الوافر والشاهد فى (ويكون) حيث نصب بتقدير أن لوقوع الفعل بعد واو المصاحبة الواقعة بعد الاستفهام ، شواهد العينى ٣٠٧/٣ .

(٥) الآية ٢٧ من سورة الأنعام .

وقال الكوفيون إن المضارع بعد واو المعية فى هذه المواضع منصوب على الصرف ؛ وذلك لأن الثانى مخالف للأول حيث لا يحسن تكرير العامل فيه ، فلو قلنا لا تأكل السمك وتشرب اللبن بجزم الأول ونصب الثانى كان النهى عن أكل السمك وشرب اللبن مجتمعين ، لا منفردين ، فلو طعم كل واحد منهما منفردا لما كان مرتكبا للنهى ، ولو كان فى نية تكرير العامل لوجب جزم الفعلين جميعا ، فيكون المراد هو النهى عن أكل السمك وشرب اللبن منفردين ومجتمعين ؛ فلو طعم كل واحد منهما منفردا عن الآخر أو معه لكان مرتكبا للنهى ؛ لأن الثانى موافق للأول فى النهى لا مخالف ، بخلاف ما وقع الخلاف فيه ، فإن الثانى مخالف للأول ، فلما كان الثانى مخالفا للأول ومصروفا عنه صارت مخالفته للأول ، وصرفه عنه ناصبا له ، وصار هذا كما قلنا فى الظروف نحو زيد عندك وفى المفعول معه نحو لو ترك زيد والأسد لأكله ، فكما كان الخلاف يوجب النصب هناك فكذلك ها هنا ، .[1]

وذهب البصريون إلى أنه منصوب باضمار أن قال سيبويه فى قول الشاعر :

لا تنه عن خلق وتأتى مثله ∴ .....البيت

،وإنما أراد لا يجتمعن النهى والاتيان فصار تأتى على إضمار أن ،[2]

واحتج البصريون بأن الأصل فى الواو أن تكون حرف عطف ، والأصل فى

---

(١) الانصاف فى مسائل الخلاف ٥٥٦/٢ ، معانى القرآن للفراء ٣٣/١ ، شرح المفصل ٢١/٧ شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ٣٠٨/٣ رده إلى الفاء فقال الخلاف فى الواو كالخلاف فى الفاء .

(٢) الكتاب ٤٢/٣ .

حروف العطف أن لا تعمل ، لأنها لا تختص ؛ لأنها تدخل تارة على الاسم وتارة على الفعل ، وإنما لما قصدوا أن يكون الثانى فى غير حكم الأول حوّل المعنى ، حول إلى الاسم ، فاستحال أن يضم الفعل إلى الاسم ، فوجب تقدير (أن) لأنها مع الفعل بمنزلة الاسم ، وهى الأصل فى عوامل النصب فى الفعل .[1]

وقد دعاهم القول بإضمار أن إلى كثرة التأويلات يقول سيبويه : « تقول ائتنى وآتيك ، إذا أردت ليكن إيتان منك وأن آتيك ، يعنى اتيان منك واتيان منى » .[2]

ويقول الزجاج فى قوله تعالى : ﴿ ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق ﴾[3] « ومذهب سيبويه والأخفش وجماعة من البصريين أن جميع ما انتصب فى هذا الباب فبإضمار (أن) كأنك قلت لا يكن منكم إلباس الحق وكتمانه كأنه قال وأن تكتموه ، ودل تلبسوا على لبس ، كما تقول من كذب كان شرا ، ودل ما فى صدر كلامك على الكذب فخذفته » .[4]

ويقول ابن يعيش فى قول الشاعر :

لا تنه عن خلق وتأتى مـــثله ∴ ..... البيت

« فلما استحال حمل الثانى على الأول كأنه تخيل مصدر الأول إذ كان الفعل دالا عليه مع موافقة المعنى المراد ، فصار كأنه قال : لا يكن منك نهى ثم أضمر أن مع الثانى فصار مصدرا فى الحكم . ثم عطف مصدرا متأولا على مصدر متأول ، ولذلك لا يجوز إظهار أن فيه ؛ لئلا يصير المصدر مصرحا به ثم تعطفه فتكون قد عطفت اسما صريحا على فعل صريح » .[5]

---

(١) الإنصاف فى مسائل الخلاف ٢/٥٥٦ .
(٢) الكتاب ٣/٤٤ .
(٣) الآية ٤٢ من سورة البقرة .
(٤) معانى القرآن وإعرابه ١/١٢٥ ، الكشاف ١/٦٦ .
(٥) شرح مفصل الزمخشرى لابن يعيش ٧/٢٥ .

وعبر عنه الأشمونى بقوله :

« عطفت مصدرا مقدرا على مصدر متوهم » .[1]

ولا يخفى فيما تأوله البصريون من تكلف ما أغناهم عنه إذا قلنا هو منصوب بالصرف .

ويرجح رأى الكوفيين فى ظنى بعده عن كثرة التأويلات إذ تأول البصريون المصدر الأول دون حرف سابك . فأصبح ما قبل الفاء وما بعدها مفردين فتأولوا فعلا أى ليكن إتيان منك وإتيان منى .

ولئن قالوا إنه منصوب بأن مضمرة لكنه لا يؤول بمصدر كما فى قوله تعالى ﴿ عسى ربكم أن يرحكمكم ﴾ [2] لكان خيرا لهم من كثيرة التأويلات والتقديرات التى لا يتحملها الكلام ولا يتطلبها . ثم إن قولهم مصدر متوهم التى عبر بها الأشمونى وصفها الشهاب الخفاجى بالقبح فقال :

« لكن عبارة التوهم غير مناسبة لقبح لفظها » .[3]

وبذلك إذا قارنا ما ذهب إليه الكوفيون من الصرف مع كونه فيه نصوصية على أن الواو للجمع مع ما ذهب إليه البصريون فتأولو فيه كما تقدم لوجدنا أن ما قاله الكوفيون أنسب إلى بلاغة القرآن الكريم ، ومعلوم أن ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج .

---

(١) شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ٣٠٦/٣ .
(٢) الآية ٨ من سورة الإسراء .
(٣) حاشية الشهاب الخفاجى على تفسير البيضاوى ٢٠١/٨ .

إذن فالقول بالصرف في هذا الموضع في حاجة إلى إعادة النظر أيضا .

وهناك قول ثالث ذهب إلى أن الواو وهي الناصبة بنفسها نسبه الأنبارى[1] وابن يعيش [2] لأبي عمر الجرمي ونسبه الأشموني [3] لبعض الكوفيين .

وقال الصبان :

« وعبارة الفارضي . وعن الجرمي النصب هنا بالفاء والواو ، ورد بأنهما عاطفان وحرف العطف لا يعمل لعدم إختصاصه » .[4]

ورده أبو البركات بقوله :

« أما ما ذهب إليه أبو عمر الجرمي أنها عاملة لأنها خرجت عن باب العطف فباطل ؛ لأنه لو كانت هي العاملة كما زعم لجاز أن تدخل عليها الفاء والواو للعطف ، وفي امتناعه من ذلك دليل على بطلان ما ذهب إليه » .[5]

وتتميما للفائدة نقول إن ما ذكرناه هو لعموم المسألة أم بخصوص قوله تعالى : ﴿ ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق ﴾ [6] فقد رد أبو حيان النصب عامة فقال :

---

(١) الانصاف في مسائل الخلاف ٢/٥٥٦ .
(٢) شرح مفصل الزمخشري لابن يعيش ٧/٢١ .
(٣) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٣/٣٠٥ .
(٤) حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٣/٣٠٥ .
(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٢٥٧ .
(٦) الآية ٤٢ من سورة البقرة .

، وتكتسوا الحق ، مجزوم عطفا على تلبسوا ، والمعنى النهى عن كل واحد من الفعلين كما قالو ' تأكل السمك وتشرب اللبن بالجزم نهيا عن كل واحد من الفعلين ، وجوزوا أن يكون منصوبا على إضمار أن ، وهو عند البصريين عطف على مصدر متوهم ، ويسمى عند الكوفيين النصب على الصرف ، والجرمى يرى أن النصب بنفس الواو . وهذا مذكور فى علم النحو ، وما جوزوه ليس بظاهر ؛ لأنه إذ ذاك يكون النهى منسحبا على الجمع بين الفعلين ، كما إذا قلت لا تأكل السمك وتشرب اللبن معناه النهى عن الجمع بينهما ؛ ويكون المفهوم يدل على جواز الالتباس بواحد منهما ، وذلك منهى عنه فلذلك رجح الجزم ، .[1]

المسألة الرابعة

نصب المضارع بعد فاء السببية

قبل دراسة هذه المسألة يتحتم علينا أن نذكر أوجه الاتفاق والاختلاف بين فاء السببية وواو المعية .

فإن فاء السببية تتفق مع واو المعية فى أمرين وتختلف عنها فى ثلاثة أمور .

فيتفقان فى نصب المضارع بعدهما وحرفيتهما مع دلالة كل منهما على معنىً خاص بالإضافة إلى دلالته العامة .

ويختلفان فى أن نصب المضارع بعد فاء السببية متفق عليه بعد أنواع الطلب السبعة لورود السماع بشواهد كثيرة لكل نوع ، فى حين يخالف بعضهم فى

(١) البحر المحيط ١/١٧٩ .

وقوع الدعاء والعرض والتحضيض والترجى قبل واو المعية ويمنع اعتبارها للمعية ، كما يمنع نصب المضارع إذا سبقه واحد من الأربعة المذكورة بحجة عدم ورود السماع بأمثلة لكل منها تكفى للقياس عليه .

كما يختلفان فى أن فاء السببية حرف يفيد الترتيب والتعقيب مع دلالتها على السببية ، على حين يشتد الخلاف على جعل الواو هنا للأمرين مجتمعين معا العطف والمعية .

ومن أهم هذه الفرق أن فاء السببية تقتضى أن ما بعدها مسبب عما قبلها فلابد أن يتأخر بخلاف واو المعية فإنها تقتضى المصاحبة حقيقة وهذا يستلزم تلاقيهما .(١)

أما القول فى نصب المضارع بعد فاء السببية فنقول إن هذه المسألة لا تبعد عن سابقتها ، إذ ينتصب المضارع بعد فاء السببية المسبوقة بنفى أو طلب محضين نحو ايتنا فنكرمك ، ما تأتينا فتحدثنا .

وذهب الكوفيون إلى أن المضارع بعد هذه الفاء منصوب على الصرف ويعنون به مخالفة الجواب لما قبل الفاء ؛ لأن ما قبلها أمر أو نهى أو استفهام أو نفى أو تمن أو عرض ، فقولنا : ايتنا فنكرمك ، لم يكن الجواب أمرا ، وكذلك لا تنقطع عنا فنجفوك لم يكن الجواب نهيا .... .

فلما لم يكن الجواب شيئا من هذه الأشياء كان مخالفا لما قبله ، وإذا كان مخالفا لما قبله وجب أن يكون منصوبا على الخلاف .(٢)

---

(١) القيمة النحوية للواو رسالة ماجستير ص١٦١ بتصرف .
(٢) الإنصاف فى مسائل الخلاف ٥٥٨/٢ .

أما البصريون فذهبوا إلى أن المضارع منصوب بأن مضمرة بعد الفاء ؛ وذلك لأن الأصل فى الفاء أن تكون حرف عطف ، والأصل فى حروف العطف أن لا تعمل ؛ لأنها غير مختصة على ما بينا فوجب ألا تعمل ، فلما قصدوا أن يكون الثانى فى غير حكم الأول حوّل المعنى حول إلى الاسم ، فاستحال أن يضم الفعل إلى الاسم فوجب تقدير أن ؛ لأنها مع الفعل بمنزلة الاسم ، وهى الأصل فى عوامل النصب فى الفعل .(١)

ولا أطيل القول فى هذه المسألة إذ الكلام فيها على طريق الإجمال كالكلام على سابقتها ، وإنما يعنينى أن أقرر أن ما ذهب إليه البصريون من أن النصب بالخلاف فاسد وضعيف فى حاجة إلى إعادة النظر ، وأنه ينبغى عدم رفض قواعد الكوفيين رفضا كاملا بل يجب أن ننظر إليها بعين الإنصاف ؛ فإن لهم بعض القواعد المقبولة عقلا .

وأما ما ذكره السيوطى من أن الخلاف معنى لا يختص بالأسماء دون الأفعال ، فلا يصح أن يكون عاملا ؛ لأن العامل اللفظى شرطه أن يكون مختصا فالمعنوى الأضعف أولى .(٢)

فإننا نقول إن قضية العامل المشترك هذه ليست قضية مسلمة إذ هناك من العوامل ما هو مشترك بين الاسم والفعل ومع ذلك فهو يعمل كـ(لا) ، (ما) النافيتين ، وكذا أيضا الواو فعلى الرغم من أنها مشتركة بين عطف الاسم والفعل فقد ذهب الجرمى من البصريين إلى أنها عامل النصب بنفسها .

فإذا كانت هذه قضية مسلمة لما وجدنا بعض النحاة يذهبون إلى إعمالها مع كونها عوامل مشتركة فهذه القضية لا تزال محل الجدل .

---

(١) الإنصاف فى مسائل الخلاف ٥٥٨/٢ .

(٢) همع الهوامع ٩٨/١ .

الخـــاتمـة

وبعد فلقد كان لاتساع الكوفيين فى الرواية والقياس الأثر الأكبر فى رفض الكثير من آرائهم النحوية .

إذ كانت البصرة تشدد فى فصاحة العربى الذى تأخذ عنه اللغة والشعر ، والكوفة تتساهل فتأخذ عن الأعراب الذين قطنوا حواضر العرق ، مما جعل بعض البصريين يفخر على الكوفيين بقوله :

نحن نأخذ اللغة عن حرشة (أكلة) الضباب وأكلة اليرابيع أى البدو الخلص ، وأنتم تأخذونها من أكلة الشوارِيز [1] وباعة الكواميخ [2] أى عرب المدن . [3]

ولكن مع ذلك فإنه ينبغى ألا نرفض قواعد الكوفيين بالكلية إذ منها ما يقبله العقل كما مُثِّل أمامنا عامل الخلاف فى هذا البحث ولقد كان مبلغ حرص الجميع كوفيين وبصريين على حفظ القرآن الكريم وسلامة نظمه وعظم الغيرة عليه .

ومما ينبغى أن يستقر فى الأذهان أن المدرسة الكوفية لا تباين المدرسة البصرية فى الأركان العامة للنحو ، فقد بنت نحوها على ما أحكمته البصرة من تلك الأركان ، التى ظلت إلى اليوم راسخة فى النحو العربى ، غير أنها مع اعتمادها لتلك الأركان استطاعت أن تشق لنفسها مذهبا نحويا جديدا ينبغى أن ننظر إليه بعين الانصاف فنقبل منه ما يقبله العقل وتقره طبيعة القواعد ، ونرفض منه ما لا يناسب روح التقعيد ولا يقره العقل .

والله أعلم بالصواب

---

(١) الشوارِيز : جمع شيراز ، وهو اللبن الرائب المصفى .
(٢) الكواميخ : جمع كامخ وهو مخلل يشهى الطعام .
(٣) المدارس النحوية ص١٦٠ .

المصادر والمراجع

(١) القرآن الكريم .

(٢) أخبار النحويين البصريين للسيرافى ط/ خزانة الكتب العربية الجزائر .

(٣) إنباه الرواة على أنباه النحاة لجمال الدين القطفى ط/ مؤسسة الكتب الثقافية بيروت .

(٤) الإنصاف فى مسائل الخلاف لأبى البركات الأنبارى ط / دار الجيل .

(٥) البحر المحيط لأبى حيان الأندلسى ط/ بيروت لبنان .

(٦) التصريح بمضمون التوضيح ط/ عيسى الحلبى .

(٧) تفسير سورة الفاتحة للفخر الرازى ط / دار الكتب العلمية بيروت لبنان .

(٨) حاشية الصبان على شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ط/ عيسى الحلبى .

(٩) حاشية الشهاب الخفاجى على تفسير البيضاوى ط/ دار صادر بيروت .

(١٠) شرح مفصل الزمخشرى لابن يعيش ط/ مكتبة المتنبى .

(١١) شرح كافية ابن الحاجب للرضى ط/ دار الكتب العلمية .

(١٢) شرح شواهد العينى بحاشية الصبان ط/ عيسى الحلبى .

(١٣) شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ط/ عيسى الحلبى .

(١٤) الفروق اللغوية لأبى هلال العسكرى ط/ دار الكتب العلمية بيروت لبنان .

(١٥) القيمة النحوية للواو رسالة ماجستير للباحثة سامية شعبان .

(١٦) الكتاب لسيبويه تحقيق عبد السلام هارون ط/ الخانجى .

(١٧) الكشاف للزمخشرى ط / دار المعرفة بيروت لبنان .

(١٨) لسان العرب لابن منظور ط / دار المعارف .

(١٩) المدارس النحوية لشوقى ضيف ط/ دار المعارف .

(٢٠) معجم الأدباء لياقوت الحموى ط / الحلبى .

(٢١) مراتب النحويين البصريين لأبى الطيب اللغوى تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم / مكتبة نهضة مصر / القاهرة .

(٢٢) معانى القرآن للفراء تحقيق أحمد يوسف نجاتى ، محمد على النجار ط/ دار السرور لبنان .

(٢٣) معانى القرآن وإعرابه للزجاج تحقيق عبد الجليل عبده شلبى ط / عالم الكتب .

(٢٤) معانى القرآن للنحاس تحقيق د/ زهير غازى زاهد ط/ عالم الكتب مكتبة النهضة العربية .

(٢٥) مغنى اللبيب لابن هشام بحاشية الأمير ط/ عيسى الحلبى .

(٢٦) مفاتيح الغيب للفخر الرازى ط / دار الكتب العلمية بيروت لبنان .

(٢٧) المفردات فى غريب القرآن للراغب الأصفهانى ط/ مكتبة الأنجلو المصرية .

(٢٨) همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطى ط/ مكتبة الكليات الأزهرية .